

محضر الجلسة العلنية السادسة والعشرين

المنعقدة يوم الإثنين 20 ربيع الثاني 1420 هـ

الموافق 02 أوت 1999 م

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- السيد رئيس الحكومة.
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة.
- السادة نواب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة وأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، ضيوفنا الكرام، إسمحو لي في البداية أن أرحب بكم في مجلسنا باسم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

ها نحن نأتي إلى نهاية دورتنا الربيعية العادية وهي الدورة الثالثة من عمر المجلس، وتعد مثل هذه الفرصة مناسبة لتقييم أعمالنا وما أنجزناه من مهام خلال هذه الفترة وذلك من أجل تدعيم الإيجابيات وتدارك النقص في الدورات المقبلة.

خلال هذه الدورة درسنا وناقشنا عدة ملفات، وهي عشرة، وكلها مهمة وتتعلق بميادين وقطاعات حيوية في المجتمع مثل القضاء، التعليم والضمان الاجتماعي وأود هنا أن أركز -كما ركزتم السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني في الصباح- على ملف واحد يتعلق بقانون استعادة الوثام المدني الذي كان محل اهتمام الجميع خلال هذه الفترة، وكنت أتابع شخصيا المستوى العالي في مناقشة هذا النص والتي تبرهن على اهتمام الجميع به نظرا لخصوصيته وحيويته.

سيداتي سادتي، أقول بكل تواضع إن حصيلة أشغالنا أثناء هذه الدورة متواصلة، لأنه كان بإمكاننا العمل أكثر مما أنجزناه غير أن الظروف الاستثنائية التي عاشتها البلاد وطبيعة عملنا البرلماني فرضت وتيرة (Rythme) معينة من النشاط وفيما يخص طبيعة عملنا هذه، فمثلا يتوقف نشاط غرفتنا على ما تحيله علينا الغرفة الأولى من نصوص قانونية فإننا نتفهم جيدا ظروف عمل الغرفة الأولى، كما نتفهم ظروف الحكومة وخاصة في هذه المرحلة، وأعتقد شخصيا أنه لتحقيق مردودية أكبر في عملنا وللاستفادة من الفرص المتاحة لنا ينبغي استعمال بعض صلاحياتنا في

متابعة النشاطات المحلية والمنجزات التي تتحقق على مستوى الولايات والبلديات مع التنسيق التام مع الحكومة وذلك في مهمات استعلامية.

وأقول إنه إذا وجد فراغ لأسباب معروفة، فلا يمكننا النشاط هنا، لذا فكرنا بالتنسيق مع الحكومة في تكوين وفود -وذلك في المستقبل القريب- تزور داخل البلاد وتطلع على الوضع، وتقدم تقارير عن ذلك، وهذا مفيد لهذه الغرفة حتى تعرف حقيقة الوضع في البلاد.

في هذه الدورة أؤكد على حدث -وهو شيء مهم- وهو صدور القانون العضوي الذي ينظم العلاقات بين البرلمان والحكومة وهو قانون -كما يعرف ذلك كل واحد منكم- انتظرنا صدوره طويلا، لأنه يفتح المجال أمام مجلسنا لممارسة مهمته التشريعية الأساسية من خلال اللجنة المتساوية الأعضاء التي تمكنه من إبداء رأيه في النصوص القانونية وتعديلها بصفة غير مباشرة، وهو ما يفسر حرصنا على انطلاق هذه اللجنة في عملها وإزالة العراقيل التي تواجهها حتى تتمكن من دراسة النصوص التي بقيت محل خلاف بين الغرفتين وهي:

أولا: القانون الأساسي لعضو البرلمان، وقد تحققت المجلس على أحكام 11 مادة، لمخالفتها -حسب رأيه- الدستور والصيغة التشريعية السليمة.

ثانيا: القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي الذي رفض المجلس 5 مواد منه لمخالفتها -في نظره- المنطق القانوني السليم في التخصص النوعي والإقليمي للمحاكم بالإضافة إلى وجود بعض النقائص فيه.

ثالثا: القانون المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي الذي رفض المجلس مادة واحدة منه لغموض صيغتها في نظره -أي المجلس-.

رابعا: القانون المتعلق بالإشهار الذي رفضه المجلس بأكمله في هذه الأيام وهو قانون يقيم -في رأي المجلس- احتكار سلطة المال الخاص على حساب سلطة الدولة وحرية المنافسة الحقيقية في هذا المجال، كما أنه يأتي قبل سن القانون العضوي المتعلق بالإعلام وهذا مخالف للمنطق وينطبق عليه المثل الشعبي "المحراث قبل الجابدة"، واسمحوا لي هنا أن أقول كلمتين أو ثلاثا لأن القانون قد رفض منذ ثلاثة أيام والتعليق التي سمعتها كلها بعيدة عن الحقيقة، فنحن هنا في هذا المجلس مع حرية الإعلام وتعديته، لكن يظهر أننا قد درسنا هذا القانون بسرعة ولم نشاهد إلا جانبا واحدا منه، وهو إزالة تسلط الحكومة عن هذه المنظومة، لكن كيف يمكن إزالة تسلط الحكومة ونتركها لسلطة رؤوس الأموال؟ وفي رأيي أن هذا الإشهار غير متعلق بحرية السوق، فهي مادة ثقافية، وقد سبق لي أن قلت إنني عشت مراحل في حياتي وبالتحديد عندما كنت صغيرا وعاشت مثلا قضية مشروب الكوكا كولا في فرنسا بعد مشروع مارشال وشاهدت الصراع القوي الذي كان هناك. وفي هذه السنوات الأخيرة كذلك شاهدنا مثلا الاختلاف الحادث بين أمريكا وأوروبا فيما يخص المواد الثقافية وأن المواد الثقافية ليست سلعة كالسلع الأخرى، ولذا وجب أن لا نترك الحرية للسوق وإنما نترك مجالاً لتواجد الدولة وبدون تسلط، وأضيف شيئا آخر كذلك -وهذا لفائدة الإعلام وحرية- فإذا تسلطت جريدة واحدة على الإشهار، فكيف ستكون حصص الجرائد الأخرى؟ ومن هذا الجانب ستتدخل سلطة الدولة وتخلق نوعا من العدالة وتساعد حرية الإعلام بأن معنى الكلمة، نحن في هذا المجلس لسنا ضد حرية الإعلام وإنما ضد تسلط السوق ورؤوس الأموال ولهذا السبب الوحيد رفضنا هذا القانون كما رفضناه من ناحية منطقية، لأنه يجب أن يكون هناك قانون الإعلام أولا قبل أن يكون قانون الإشهار.

وبالمناسبة أريد أن أصرح بأننا ديمقراطيون، فإذا اتفقنا مع الغرفة الأولى 100% يقولون عنا بأننا غرفة تسجيل وإن اختلفنا فسيتمسألون عن هذا الاختلاف!

وأنا أقول إن هذه هي الديمقراطية، وأؤكد وأضيف أننا لسنا أحسن من الغرفة الأولى، ربما لدينا امتياز واحد يتمثل في الوقت الذي يساعدنا على الدراسة المعمقة، وهذا الوقت اكتسبناه بمرور القانون من الحكومة إلى المجلس الشعبي الوطني، وهي فترة للتعلم والنظر، فإذا ظهر أن هناك نقائص فإننا نحاول ونبحث في كيفية إصلاح الأمور وهذا ليس باختلاف وإنما هي الديمقراطية الحقيقية التي تتجسد في هذه البلاد، فلو انعدم هذا الشيء فإنني لا أستطيع أن أرى فائدة هذه الغرفة.

كنا قد تكلمنا عن اللجنة المتساوية الأعضاء، فبهذه المناسبة نود أن يحرك الطرف المعني آلية عمل اللجنة المتساوية الأعضاء بخصوص هذه النصوص في أقرب الآجال -إن شاء الله مع قدوم فصل الخريف- وبالأخص القانون الأساسي لعضو البرلمان. كنا قد اختلفنا في بعض المواد مع الغرفة الأولى، ولكن بالتنسيق والتشاور وصلنا إلى اتفاق، ولم يبق إلا أن نمر للجنة المتساوية الأعضاء حتى يمر هذا القانون بدوره، وكل واحد منكم يعرف أن عدم مرور هذا القانون سيخلق جوا مسموما، وأنا أرح على اجتماع هذه اللجنة في أقرب وقت وخاصة فيما يتعلق بالقانون

الأساسي، وأنا هنا لست للدفاع عن نفسي أو كما يقول بعض الناس أن بومعزة هو السبب في توقيف مرور هذه القوانين، هل بومعزة يتحكم في الجميع؟ فأنا أقول لكم أن ليس له أي تأثير عليهم.

أما ما يخص النشاط البرلماني فإنني أشير كذلك، كما أشترتم إليه السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني -هو كما تعلمون نشاط خاص ولكن مهم- إلى أنه خلال هذه الدورة وفي مجال ممارسة مجلس الأمة لوظيفته الرقابية البرلمانية على عمل السلطات التنفيذية، طرح أعضاء المجلس عدة أسئلة شفوية ومكتوبة لأعضاء من الحكومة حول قضايا مهمة وحيوية -وكلنا في مرحلة أولية- وأتمنى أن تكون هذه الأسئلة كثيرة في المستقبل وتعبّر أكثر فأكثر عن اهتمامنا بالمسائل التي تعيشها البلاد.

سيداتي سادتي،

الدورة الخريفية القادمة ستكون مهمة وعملها سيكون أكثر قوة، من خلال الملفات التي ستعرض فيها، وسيكون العمل التشريعي لمجلس الأمة خلالها أكثر فاعلية، بتنشيط اللجنة المتساوية الأعضاء -كما قلت- وتعديل النظام الداخلي للمجلس على ضوء التجربة المكتسبة ووفقا للقانون العضوي المنظم للعلاقات.

ولقد فضل المجلس تأجيل التصويت

-بالأمس- على تعديل نظامه الداخلي إلى الدورة المقبلة، من أجل إعطاء فرصة أوسع لإثرائه وتدقيقه، مع الحرص على التأكيد بأن رئيس المجلس والمكتب لم يستعمل صلاحياته في اتخاذ هذا الاختيار، وهذا لأننا كنا قد قرأنا بعض المقالات الصحفية التي كتبت والتي كانت بعيدة كل البعد عن الحقيقة، فإذا كان هناك طلب من طرف مجموعتين أو أكثر لتأجيل طرح هذا القانون حتى تكون هناك فرصة أكبر للتشاور، فإن رئيس المجلس والمكتب يمنحهم ذلك.

لكننا قمنا بعمل شيء آخر وهو تجميع جميع أعضاء لجنة التنسيق وجميع الأعضاء والمسؤولين وكل مجموعة، وبالأخص المجموعة الحاملة للأغلبية في هذه الغرفة، وحاولنا إقناع كل واحد بالأمر وذلك طبعاً بعد المناقشة، وباستعمالنا للديمقراطية المباشرة اتفقنا على تأجيل هذا القانون حتى ندقق فيه أكثر وأكثر، وسنرجع إن شاء الله إلى هذا القانون في الثاني من شهر سبتمبر المقبل.

سيداتي سادتي،

تطرق السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني في كلمة اختتام الدورة في هذا الصباح إلى تجربتنا البرلمانية وأنا أشاطره الرأي فيما طرحه حول ضبط جدول أعمال الدورات وبرمجة النصوص التشريعية وإرساء قواعد عمل بين البرلمان بغرفتيه وبين الحكومة، من شأنها تعزيز عملنا المشترك وتدعيمه، لذا فإنني لن أتحدث عنها في هذا المقام.

وعلى الصعيد الوطني كانت هذه الفترة -كما قلت- السيد الرئيس صباحا- غنية بالنشاط والأحداث الوطنية التي ساهم الكثير من أعضاء مجلسنا في بعضها بصفة مباشرة (الانتخابات الرئاسية)، وبطريقة غير مباشرة في بعضها الآخر (قمة الوحدة الإفريقية).

لقد شاركنا في هذه الأحداث الوطنية وهذا النشاط يحسب لهذه الغرفة، فنشاطنا ليس تشريعياً فقط وإنما لدينا أنشطة أخرى.

على الصعيد الخارجي، شارك مجلس الأمة في عدة وفود برلمانية مثلت الجزائر في اللقاءات البرلمانية الإقليمية والدولية، وفي الزيارات الثنائية إلى بعض الدول.

بعد هذا الشوط القصير الذي قطعناه من عمر تجربتنا البرلمانية الجديدة، أعتقد شخصيا أنه حان الوقت للتساؤل حول أهمية وفائدة نظام البرلمان بغرفتين في تدعيم العمل الديمقراطي وترسيخ التعددية، مادام التساؤل عن الديمقراطية كمكسب غير قابل للتراجع مازال يثار هنا وهناك، ومادامت الممارسة الديمقراطية محل تضارب وجدل.

إن تجربة السلطة التشريعية بغرفتيها في الجزائر وعلاقة هذه الأخيرة بالسلطة التنفيذية مازالت تغذي النقاش في الساحة الوطنية، وهذا شيء طبيعي بالنظر إلى حداثة التجربة -وهي كما تعلمون فريدة في العالم الثالث- ونقص الممارسة وهل هي في مأمن من بعض التصلب والحساسيات من جانب هذا الطرف أو ذاك؟

التساؤل حول النظام البرلماني بغرفتين هل هو مكسب للديمقراطية أو عرقلة لها مازال قائما، وحتى داخل هذا المجلس وأقولها بكل صراحة، لأن بعض الأعضاء يتساءلون عن فائدة هذه الغرفة، وقد يكون التساؤل مشروعا يهدف إلى بلورة أكثر للثقافة البرلمانية ودفع هذه التجربة إلى آفاق أمتن ومردودية أفضل.

إنني شخصيا مقتنع كل القناعة بأنه رغم أن ثلاث دورات في حياة مجلسنا غير كافية للحكم الموضوعي على أدائه، إلا أنني أؤكد على دوره التكاملي والمتناسق مع الغرفة الأولى والجهاز التنفيذي، مع الحرص على شخصية وخصوصية كل هيئة في المنظومة التشريعية الوطنية.

وإنني أطرح أمامكم هذه الأفكار باختصار وأترك الحكم على تجربة مجلس الأمة للوقت والممارسة لأصحاب النوايا السليمة.

وفي الأخير، وبالصرحة المعروفة بيني وبينكم وبعد قراءتي لبعض الجرائد، أقول -وهو لا يعتبر طبيعيا في جلسات كهذه- إنه منذ 04 أيام تكلمت هنا باللغة العربية وللتأكيد قلت جملة بالفرنسية وإذا بي لا أرى في الإعلام إلا الجملة التي قيلت بالفرنسية لذا يجب أن نتقاهم في القضية وبكل صراحة، ومن هذا المنصب أعطي رأيي، فممنوع أن نستعمل اللغة الفرنسية في مجلسنا هذا لأن اللغة الرسمية هي اللغة العربية وليس فيها تراجع والقضية دستورية، لكن الإنسان أحيانا ومن زاوية بيداغوجية وللتأكيد على فكرة قالها باللغة العربية يقولها بلغة أجنبية، فهل هذا ممنوع أم لا؟ فانا أعرف في هذه البلاد الكثير من حماة اللغة العربية، ولا يستطيع أحد أن يتهمني بكوني من غيرهم، ففقطه ضعفنا أننا كنا نرفع شعارنا "الجزائر العربية" باللغة الفرنسية، وأعرف أن هناك شعوبا عربية تتكلم بالعربية وأتساءل عن عروبتها، وهذا لا يعني أننا نستغني عن هذه القضية، وإنما كان هناك نوع من الديماغوجية في السوق السياسية، وحتى نوضح كما ينبغي موقفنا، وأنا لا أتكلم عن الذين يحملون مبادئ عربية ويدافعون حقيقة عن اللغة العربية التي ليس فيها تراجع، بل أتكلم عن الديماغوجية والتجارة وخاصة في هذا الميدان، فكما تاجروا في الدين تاجر البعض في الوطنية والآخرين في اللغة، وقد قرأت للكندي باللغة الفرنسية وترجمت إحدى أفكاره التي يقول فيها "من اتجر في شيء باعه".

(تصفيق).

فنحن -والحمد لله- قد استعدنا سيادة البلاد ولازلنا نعمل على تقوية هذه السيادة، وندعم -ونحن من يدعمون- اللغة العربية ولا أقبل أي درس من أي كان فيما يخص هذا الميدان، فماضيها يشهد على هذا، وأنا أنتقد نفسي لأنني لم أقم بالجهد اللازم لإتقان اللغة العربية، وهذا لا يعني أنني لست من حماة اللغة العربية، فهي اللغة الوطنية وهذا أمر لا تراجع فيه، فبكيفنا من التجارة، فالذين يتكلمون العربية الفصحى ومن بينهم الشعراء الكبار أسألهم إن كانوا يعرفون الثقافة الجزائرية وإن كانوا يعرفون الشعر الجزائري الملحون أو إن كانوا يعرفون "الشيخ حمادة" و "عيسى الجرموني"؟

(تصفيق).

في النهاية وبعد هذا الأمر الذي لا يعتبر تقليديا أجدد شكري الجزيل والخالص لضيوفنا الكرام على حضورهم أشغال جلستنا الاختتامية هذه.

كما أجدد شكري للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على الجهود الجبارة التي بذلوها طوال هذه الدورة.

أيتها السيدات، أيها السادة، طبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي المنظم للعلاقات بين البرلمان والحكومة، أعلن

الاختتام الرسمي لدورة الربيع لمجلسنا.

- مراسيم الاختتام:

تلاوة سورة الفاتحة،

عزف النشيد الوطني.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة السابعة والخمسين مساءً.